

كتاب الشهر

نهضتنا المقبلة تقوم على التنمية أو لا تكون الإقتصاد الريعي لا يُعوّل عليه، والإستثمار في الإنسان

جهد ضخم في البحث والتنقيب والتمحيص بذله عبد الحسن الحسيني في كتابه «التعليم والعلوم في مواجهة تحديات التنمية واسواق العمل». يطرح الباحث مجموعة من الاسئلة والاشكاليات تتعلق بالتنمية والبطالة، واسواق العمل والتعليم، والبحث والابتكار والاقتصاد وعلاقته الوطيدة بالتعليم، ليخلص الى مقترحات تخرجنا من واقعنا المأزوم اقتصاديا واجتماعيا

وقدّم له الاب البروفسور جورج حبيقة رئيس جامعة الروح القدس في الكسليك. قبل عقود، وضع جبران خليل جبران يده على مكمّن العطب، مقدّمًا وصفاً دقيقاً ينطبق على عالمنا العربي في الزمن الراهن، داعياً الى هضم المعارف والعلوم الغربية وتأصيلها كي يستطيع العالم العربي الانتقال الى ابتكار المعرفة وعدم الاكتفاء باستهلاكها وتلقيها فقط. وحدها هذه المعرفة تعد خشبة الخلاص لعدد من المآزق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي تواجه المنطقة اليوم. ينطلق الباحث من هذه الاشكالية، مقاربا بالارقام والاحصاءات التي اخذها من منظمات ومؤسسات دولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الاونيسكو، منظمة التجارة العالمية، الامم المتحدة) واستطلاعات ميدانية وكتب ومراجع كثيرة، مجموعة من الاسئلة والاشكاليات التي تتعلق بالتنمية، والبطالة، واسواق العمل، والتعليم، والبحث والابتكار، والاقتصاد العربي وعلاقته الوطيدة بالتعليم، بل قل غياب هذه الصلة بينهما، ما يعدّ العطب الابرز في المنظومة التعليمية الاقتصادية.

لم يكتب المؤلف بكتاب يقدم اشكاليات عامة تخص مختلف البلدان العربية، بل افرد لكل بلد عربي فصلاً، انطلاقاً من خصوصية كل تجربة على حدة، مع ايفائها حقها في التمحيص والتشخيص واجترار الحلول. عليه، فهذا الكتاب ضروري في كل مكتبة مهتم ومطلّع وقارئ، لان الاشكاليات التي طرحها المؤلف لا يبدو انها في طريقها الى الحل في

عام 1923، طرحت مجلة «الهلل» المصرية الشهيرة مجموعة من الاسئلة على عدد من مفكري تلك المرحلة ومثقفها وادبائها، ابرزهم ميخائيل نعيمة وجبران خليل جبران وطه حسين... تمحورت تلك الاسئلة حول النهضة العربية ومدى ترسخها في التربة العربية اكان في الادب او الفن او السياسة او الاجتماع. المفاجئ ان اجوبة هؤلاء اتت متشابهة حول اهمية تشرب الثقافة العربية مكتسبات الحدائث الغربية مع هضمها وتكييفها وتطعيمها في التربة العربية، للانطلاق الى مستقبل حيث تكون الحدائث مكوّناً متأصلاً في المنطقة، لا عنصراً دخيلاً يلفظه الجسم العربي عند اول استحقاق. الغريب كانت اجابة صاحب «الاجنحة المتكسرة» الذي قال ان «الغربيين كانوا في الماضي يتناولون ما نطبخه، فيمضغونه ويبتلعونه محولين الصالح منه الى كيانهم الغربي. اما الشرقيون في الوقت الحالي، فيتناولون ما يطبخه الغربيون ويبتلعونه، لكنه لا يتحوّل الى كيانهم الشرقي بل يحوّلهم الى شبه غربيين. وهي حالة اخشاها واترّم منها...».

ما اشبه الامس باليوم!

هذا الاقتباس يرد في مقدمة الكتاب الجديد الذي اصدره الباحث والاكاديمي عبد الحسن الحسيني عن «الدار العربية للعلوم- ناشرون». نحن امام جهد ضخم في البحث والتنقيب والتمحيص تمثل في كتاب يناهز الخمسمئة صفحة، حمل عنوان «التعليم والعلوم في مواجهة تحديات التنمية واسواق العمل»،

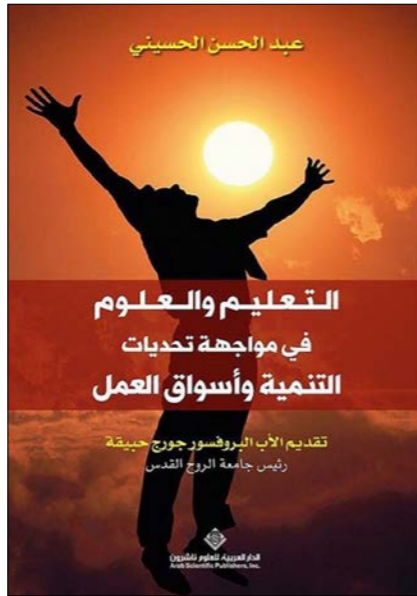
ومن خلالها توسيع مجالات الاستثمار. فعملية التنمية لا تعني زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بل الاستثمار في الانسان وتحريّر طاقاته لبناء مجتمع المعرفة الذي سيشكل نبعا لا ينضب من الابتكارات والاختراعات، وبالتالي النمو الاقتصادي الحقيقي.

في البداية، يتوقف الباحث عند نسبة البطالة في العالم العربي. في لبنان مثلاً، تسجّل معدلات البطالة نسبة مقلقة فعلاً تستدعي دق ناقوس الخطر، اذ تصل الى 34% في صفوف الشباب، من بينهم 18% من النساء. هذا الوضع العائد الى النقص في فرص العمل وضمور عمليات الاستثمار واضطراب الوضع السياسي وغلاء كلفة العيش، دفع كثيرين الى الهجرة، خصوصاً اصحاب الشهادات الجامعية. اذ تشير نشرة «بنك بيبلس» (2014) الى ان 63% من الاسر اللبنانية، لديها مهاجر واحد على الاقل. المحزن ان بين هؤلاء المهاجرين نسبة كبيرة من حملة الشهادات في مجالات الهندسة والتكنولوجيا والعلوم، اي «ممن يقع على عاتقهم بناء اقتصاد المعرفة وتطوير الصناعة».

يضيء المؤلف هنا على الخطورة المتمثلة في ان ما يوازي نصف هؤلاء المهاجرين، لا يعودون الى اوطانهم ابداء، ما يحرم لبنان على الامد البعيد من ادمغته وفرص نموه وتطوره العلمي والاقتصادي. يرى الحسيني انه رغم تقدم النظام التعليمي في لبنان وتخريجه افواجا كبيرة من حاملي الشهادات، فقد حدث تحوّل منذ عام 1997 في سوق العمل. اذ لم يعد التركيز على القطاع الزراعي والصناعي، بل تحوّل الى قطاع الخدمات والى نشاطات ذات انتاجية متدنية لا تحتاج الى شهادات مثل تجارة الجملة والمفرّق والتجزئة، وصيانة المحركات، والنقل، والتخزين والانشطة العقارية والضيافة والاستقبال والمطاعم. وقد جاءت نتائج الاستطلاع خلال الاعوام 2004 و2009، لتشير الى ان المساهمة الابرز في صافي الوظائف المستحدثة جاءت من خلال قطاع التجارة (61%)، والخدمات (33%) والانشاءات (10%). في المقابل، سجّلت قطاعات ذات انتاجية عالية تحتاج الى شهادات عالية كتكنولوجيا المعلومات

غلاف الكتاب.

تسجّل معدلات البطالة في لبنان 34% بين صفوف الشباب



في موضوع البحث العلمي» لاسباب عدة، ابرزها تحميل الباحثين نشاطاً تعليمياً كبيراً، وهجرة الكفايات والباحثين، وعدم مساهمة القطاع الخاص في عمليات البحث والتطوير... بالتالي، ادى ذلك الى ضمور الانتاج العلمي في العالم العربي. ورغم ان الكاتب يشير الى ان لبنان كان سابقاً في بناء مؤسسات التعليم العالي في اواخر القرن التاسع عشر، وتأسيس المجلس الوطني للبحوث العلمية في بداية الستينيات، الا ان اداء هذه المؤسسات شهد عثرات كثيرة اكان بسبب الحرب او بسبب هجرة العلماء والاساتذة على اثر غياب الفرص في مؤسسات الوطن. مع ذلك يشير الى تميز واضح للبنانيين في علوم الطب الذي شكل 68% من مجمل الانتاج البحثي في لبنان. يرى انه رغم الموارد الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها الدول العربية، الا ان «عدم توفير بيئة اكااديمية وعلمية اقتصادية ملائمة، حدّ من قدرة شعوبها على تعزيز عمليات الابتكار والابداع وزيادة معدلات النمو في بلدانهم»، خصوصاً وان المواهب والقدرات الذهنية التي يتمتع بها المواطنون لا تقل اهمية عن سكان الدول المتقدمة.

ويلاحظ عبد الحسن الحسيني، اخيراً، ان الاقتصاد الريعي والاقتصاد المرتكز على قطاع السياحة والخدمات والعقارات والمصارف، ليس مستقراً ولا يمكن التعويل عليه لانه رهن المناخ السياسي داخلياً، كما هو ايضا رهن سياسات الدول تجاه لبنان. وعليه يرى ان الاستثمار يجب ان يتركز في قطاعي الصناعة والزراعة، الى جانب العمل على بناء مجتمع المعرفة والعلم. هنا يدعو صنّاع القرار ورأسمي السياسات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية الى ترسيخ دور الباحثين والعلماء وتعزيزه، وربطهم بالقرار الحكومي في ما يخص رسم سياسات المستقبل، وتفريغهم لاجراء بحوثهم ودراساتهم التي ستدير الدرب لاصحاب القرار. في اختصار، المطلوب اعطاء الاهمية اللازمة لمنظومة التعليم والعلوم والابتكار «بهدف بناء مجتمع كفي وتوفير بيئة تنموية ذكية لمواجهة التحديات والازمات التي تعاني منها مجتمعاتها وبناء مستقبل افضل».

والاتصالات والانشطة المالية والتأمين وغيرها، تراجعاً في عدد الوظائف المستحدثة. يفرد الباحث فصلاً خاصاً بالبحوث العلمية والابتكار في العالم العربي. نظراً الى اهمية البحوث ودورها في تعزيز الاقتصاد وزيادة معدلات النمو، وضعت دول غربية عدة خططا امثالية تقوم على التقدم العلمي. لكن الباحث يبدو متشامهاً عند تنفيذ الوضع في العام العربي، حيث يجب على «الدول العربية تبني نماذج جديدة في التنمية قائمة على البحث والتطوير، يكون عمادها التعليم العالي وانشطته، ما يجعله مساهماً في عمليات التنمية الشاملة والمستدامة ومحفزاً للاستثمار وتوسيع اسواق العمل». يتوقف عند تقرير الاونيسكو (2005) الذي اشار الى ان الدول العربية «فقدت عنصر المزاحمة